الجامعات في العالم العربي أدوات إنقاذ

ليلى شرف(*)

لعبت الجامعات في بدايات عصر النهضة ومع مطلع القرن العشرين دوراً أساسياً في توفير قوى بشرية عربية مميزة ساهمت في تنشيط الحياة الفكرية والأدبية وتحريك الأجواء السياسية الوطنية والقومية، وطرح شعارات الاستقلال وعناوين التنمية المطلوبة لمجتمعاتنا، كما استطاعت أن تتسلم مسؤوليات قيادية في أجهزة الدولة وفي المؤسسات المدنية عندما حل عهد الاستقلال في عدد من الدول العربية.

وبقيت الجامعات، على محدودية عددها وانتشارها الجغرافي آنذاك، تلعب هذا الدور التنموي الكبير حتى منتصف القرن الماضي عندما بدأت الأحداث السياسية المتتابعة في منطقتنا تحمل تغيرات جذرية في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتنا بل ومضامين عقائدية انعكست في فلسفة التنمية وفي توجهاتها وغاياتها.

وكان لا بد أن تتأثر سياسة التعليم العالي بهذه المنطلقات الجديدة التي وعدت باستراتيجيات تنموية طموحة تحتاج إلى أعداد كبيرة من القوى البشرية المتخصصة والمدربة، كما دعت إلى ما أسمته بديمقراطية التعليم وفتح أبواب الجامعات للمتميزين وغيرهم بغض النظر

(*) عضو مجلس الأعيان الأردني (١٩٨٩-٢٠٠١) وزيرة سابقة في الحكومة الأردنية، عضو مجلس أمناء الجامعة الأميركية في بيروت- لبنان (١٩٧٩-٢٠٠٠).

عما إذا كانت إمكاناتهم تؤهلهم للتخصصات العليا. وانتقلت العدوى إلى دول عربية أخرى، فاتسع مجال التعليم العالي وانتشرت مؤسساته ولكن على غير هدي ودون تخطيط وفهم واضح لرسالة الجامعات ودورها، ومعظمها مؤسسات رسمية حكومية، وازداد الضغط الشعبي على الالتحاق بالتعليم العالي سعياً وراء ارتقاء السلم الاجتماعي أو أملاً في الوصول إلى مراتب وظيفية مرتفعة، فاكتظت الجامعات العربية بأعداد لم تكن البنية التحتية من منشآت ومكتبات ومجالات البحث العلمي والهيئة التدريسية المتخصصة والمتقدمة معدة لها وقادرة على استيعابها. فدخل التعليم العربي الجامعي في أزمة وفقد دوره أو كاد، وضعفت مخرجاته وهزل البحث العلمي الذي هو أحد ركائزه وأصبح أشبه بامتداد للتعليم الثانوي في معظم الجامعات. ولولا وجود بعض الجامعات الأهلية الأجنبية في بعض بلداننا، وعدد قليل من الجامعات العربية التي لا تزال تتمسك بمتطلبات التعليم العالي وقواعده، لتحولت الأزمة إلى كارثة.

واليوم العالم يمر بمرحلة تغير متسارع تشكل المعرفة فيه الوقود المحرك، يجد العالم العربي نفسه وكأن المتغيرات هذه قد فاجأته وهو على غير استعداد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعلمياً وأصبحنا بحاجة إلى عملية إنقاذ سريع لعل الجامعات واحدة من أدواتها الحاسمة.

إن أي عملية استشراف لموقع الجامعات ودورها في مجتمعنا يجب ألا تعيدنا إلى اكتشاف العَجَل من جديد. فهناك دور أساسي واضح وقواعد راسخة في التقاليد العالمية، وإذا كنا قد شذذنا عنها بفعل الضغوط السياسية سواء الشعبية منها أو الرسمية فإن أول خطوة في عملية الإنقاذ هي العودة بها إلى المسار الصحيح وإلى قواعدها الأساسية وهي توفير الاختصاص في مجالات العلوم والمعارف المختلفة من جهة، ومن جهة أخرى البحث العلمي المجرد، والبحث العلمي المتصل اتصالاً مباشراً بعمليات التنمية ومتطلباتها، وإجراء الدراسات المرتبطة بالسياسات العامة التي يستطيع صانع القرار في مجتمعها الاستعانة به أو الارتكاز إليه. وهذا يتطلب أولاً رفع التدخل الرسمي عن كاهلها في مجالات الإدارة والأكاديميا وفي حراكها الداخلي بما في ذلك حرياتها الأكاديمية والطلابية وحمايتها من الاكتظاظ وسياسات القبول التي تعيق اندفاعها نحو تحقيق رسالتها. فالجامعات هي الفضاء الذي يولد فيه الإبداع والتجديد فتتجدد معها المجتمعات وتتسع مداركها وآفاقها.

ولكن هذه لا يعني أن علينا أن نقف عند هذا الدور الذي نعرفه اليوم للجامعات،

ومتطلبات العصر تتراكض من حولنا، بل المقصود أن تنطلق الرؤى المستقبلية للتطوير من هذا الدور الأساسي لكي نرتكز إلى قواعد واضحة ولا نضيع في متاهات جديدة. فالمطلوب من الجامعات، منطلق الانفتاح ومركز الإبداع والتجدد الدائم، أن تتفاعل مع عصرها ومتطلباته وأن تطور مناهجها وبرامجها بل ربما هيكليتها وأدوات التعليم وأساليبه. ومع تغير مصادر المعرفة وطرق الوصول إليها مطلوب منها التوسع في أساليب تقديم المعرفة دون أن تتخلى عن طرقها الكلاسيكية المعروفة. أقول ذلك لأنني أؤمن بالتفاعل والتلاقح بين عقول الطلبة والأساتذة ولأنني أؤمن أيضاً أن من وظائف الجامعات صقل الإنسان، ليس فقط بالمعرفة البحتة بل بأصول التعامل معها ومع أقرانه ومجتمعه ومع مخرجات علمه، وأن ترفعه إلى مراتب إنسانية أعلى. ولعل مجال الصقل هذا وتأكيد أخلاقيات العلم بموازاة تقديم العلم نفسه من أهم مجالات الفشل في جامعتنا العربية. من هذا المنطلق، تبقى الأساليب التقليدية القديمة في التفاعل بين الطلبة أنفسهم ومع أساتذتهم من أهم عوامل الإنضاج العلمي وقواعد الانفتاح الإنساني وبناء قيم التواصل العلمي والنقاش المحفّز على الإبداع. وإذا كان هذا الجانب من التعليم العالي هاماً كمبدأ عام في جميع أنحاء العالم فإنه في عالمنا العربي يتخذ أهمية خاصة بسبب طبيعة المرحلة التنموية والفترة الانتقالية التي نمر بها من تطوير الهياكل التقليدية لمجتمعاتنا وتطوير سلم قيمنا بتعميق بعضها وتحديث بعضها الآخر، واستنباط قيم جديدة تفرضها علينا طبيعة التطور، وتطوير دور الفرد والجماعة ومسؤوليتهما العامة في حراك المجتمع وعملية التنمية الشاملة والمستدامة، وتطوير مبدأ الحكم الرشيد وممارساته وعلاقة المواطن به: باختصار، تطوير «المواطنة» الصالحة للعصر الجديد، والجامعات تلعب في ذلك دوراً رئيسياً.

من هنا تصبح قضية التعليم عن بعد والجامعات المفتوحة قضية لا تخلو من الإشكالية برأيي؛ فهي من جهة آليات أصبحت ضرورية في عصر تقنيات الاتصال ونقل المعارف تلجأ إليها المجتمعات المتطورة، ولا شك أن المجتمعات النامية بحاجة إليها بل لعلها أشد حاجة لسد العجز في قدرتها على استيعاب أعداد طالبي التعليم العالي؛ وهي آليات قادرة على تقديم المعارف والعلوم والتخصص في مجالات معينة، ولكنها غير قادرة على صقل الإنسان الجديد الذي ينتجه التفاعل الإنساني المباشر عقلياً فكرياً، واجتماعياً حضارياً، وهذه غاية هامة في عملية تطوير المجتمعات.

لذلك فإن آليات التعليم عن بعد والجامعات المفتوحة لا يمكن أن تحتل المرتبة الأولى في التطوير الكلي المتكامل للإنسان مهما ازداد اعتمادنا على تكنولوجيا الاتصال والتعليم ولكنها يمكن أن تخدم أغراضاً مكملة لنظم التعليم العالي ومؤسساته الكلاسيكية مثل التعليم المستمر، أو خدمة من يتساقطون من النظم التعليمية ثم يعودون إلى التعليم أو أولئك الذين يرغبون في تغيير اختصاصهم والتوجه إلى مجالات أخرى، أو لمتابعة علوم ومعارف جديدة أو آخر تطورات اختصاصاتهم والتدرب عليها أو حتى كمساعد مكمّل في حينه للدراسة التي يتلقاها الطالب أو الاستفادة من خبرات متخصصين وعلماء في بلاد بعيدة بالاستماع لمحاضراتهم وأبحاثهم عبر شبكات الاتصال في جامعات متعددة في سائر أنحاء العالم، لسد فراغ أو استكمال معرفة، أو مناقشة موضوع في أحد مجالات المعارف المتجددة، أو إجراء المناقشات بين عدد كبير من المتخصصين في لقاءات جماعية على شبكات الاتصال بين بلدان متباعدة، كما أثبتت نجاعتها في تدريب الملتحقين بها على مهن للخدمات الحياتية اليومية.

قد يقال إن هجمة عصر الكمبيوتر وثورة الاتصال والمعلومات جاءت كاسحة ولا يمكن مقاومتها وإن اللجوء إلى هذه الآليات الجديدة يتزايد بشكل متسارع تبدو معالمه واضحة في الدول المتقدمة حتى برزت ظاهرة سميت بـ (personal sovereignty) أو السيادة الفردية في الحصول على المعلومة. هذا صحيح، والمطلوب هنا ليس مقاومة الآليات الجديدة وهو أمر مستحيل طبعاً، ولكن الانتباه إلى أن هذه السيادة الفردية (personal sovereignty) قد تؤدي إلى انعزال الفرد عن مجتمع التواصل الإنساني في تبادل المعرفة والتعامل معها، وستؤثر في السلوك الإنساني عامة وعلاقة الترابط الاجتماعي والعلمي كما عرفته المجتمعات عبر التاريخ. قد تكون هذه ظاهرة حتمية في المستقبل ولكني أزعم أن معظم المجتمعات العربية لا تزال هيكليتها «قبلية» بالمعنى المتنوع للكلمة والانتقال بها من هذا المجتمع وقيمه وعلاقاته المتشابكة إلى مجتمع «الفردية» في التعامل مع المعرفة قد يؤدي إلى ظواهر مدمرة في جميع مناحي الحياة، والحياة العلمية الثقافية ليس أقلها تضرراً. من هنا تنشأ أهمية دور الجامعات في صقل الفرد وتزويده القدرة على الانتقال شيئاً فشيئاً من مراحل معينة في تطوره الاجتماعي الإنساني إلى التعامل مع مراحل جديدة بشكل متوازن ومنفتح لا يقضي على عناصر إيجابية تحافظ على إنسانيته وما اتصف به عبر التاريخ الإنساني الحضاري في أنه «حيوان اجتماعي»، وتنقله في الوقت نفسه إلى عالم جديد يتعامل مع آليات جديدة ومعرفة جديدة.

لكن التجديد والتجدد ليسا في آليات تقديم المعرفة فقط بل في مضامين هذه المعرفة، وهنا يُطرح السؤال: «ما هي المناهج والتخصصات الملائمة لمستقبل التعليم العالي؟» وأول ما يتبادر إلى الذهن إنه يستحيل حصر التخصصات التي ستتوالد مع التوسع المتسارع في آفاق العلوم ومجالاتها بشكل لم يسبق له مثيل؛ لكن المؤشرات التي تلمع في أفق الحاضر وترسل إضاءات على المستقبل تشير إلى عدد من العلوم سيكون لها دور كبير في تطوير المعارف وتطبيقاتها في القرن القادم. أشير هنا إلى مثلين أو ثلاثة منها فقط:

لعل العلوم البيولوجية بمختلف فروعها ستحتل مكاناً بارزاً لأنها تتصل مباشرة بصحة الإنسان وحياته وديمومة هذه الحياة ونوعيتها، بل إنها تخترق ذرات الجسم البشري وقد تحدد شكل الإنسان الجديد حتى نكاد نتساءل هل سنقفز على سيرورة التطور والارتقاء التي عرفناها وعلى ظاهرة التغيار الإحيائي (Mutation) لنصل إلى صنع إنسان المستقبل، ليس بالمعنى الفكري والتربوي هذه المرة ولكن بالمعنى الجسدي!!.

علوم البيولوجيا إذاً يجب أن تحظى باهتمام القيمين على الجامعات لأنها كما يبدو ستكون من أهم علوم المستقبل. ثم هنالك اختصاصات جديدة سوف تبرز من الاتجاه الذي نلحظ بداياته الآن وهو دمج معارف واختصاصات في مجالات مختلفة، لها الآن فروعها المستقلة لتخلق علوماً جديدة. كذلك تبرز إلى المقدمة علوم الرياضيات والفيزياء لأنها قاعدة هامة لعلوم عديدة أخرى مرتبطة باهتمامات المستقبل من فضاء واتصالات وميكانيكيات وإلكترونيات متطورة وغيرها. ولنعترف: لقد كان الإقبال على الاختصاص في علوم الفيزياء والرياضيات ضعيفاً جداً في عالمنا العربي لأن فسحة العمل في هذه المجالات كانت محدودة. غالباً ما تنتهي بالمتخصص في سلك التعليم في مدارسنا الثانوية بسبب ضعف الحركة العلمية المنتجة في بلادنا.

وهذا ينقلنا إلى السؤال الهام: «كيف ينبغي تعليم العلوم واستيعاب التطورات العلمية الحديثة وتحديد دور العلماء؟» ثم «كيفية التخفيف من هجرة الأدمغة؟» وأول ما يجب الانتباه له باعتقادي هو أن التعليم العالي لا يتحرك في فراغ، وهو يتعامل مع مخرجات التعليم الأساسي والثانوي، فتعليم العلوم من أجل خلق مجتمع يستوعب التطورات العلمية الحديثة ويساهم فيها يتطلب مناهج دراسية تهيئ عقل الفرد منذ بدايات تفتحه الدراسي وتدربه على التفكير العلمي والتحليلي، على الفكر

الذي يستطيع أن يستنتج ويبدع وأن يستفيد من معرفة لفتح آفاق معرفة جديدة ويطور عنده عقلية قابلة للجديد تقبل على المعارف الجديدة ولا تخاف من المجهول؛ وهذا ما لا نتمتع به اليوم في مناهجنا المدرسية أو أساليب التدريس في معظم بلداننا العربية باستثناءات قليلة؛ وهي حالة لا توفر الظروف المطلوبة للوصول إلى جو علمي عام يستطيع التعامل مع العلوم الحديثة ونتاجها أو يهيئ نواة من العلماء يساهمون في الإنتاج العلمي ونقل المجتمع من حالة اللامبالاة والتلقي السلبي تجاه الاكتشافات العلمية وآثارها، إلى حالة التفاعل الإيجابي والترقب الواعي لما يدور حوله. لذلك فإن أول المتطلبات هو الإعداد لمثل هذا المجتمع الذي يجب أن يبدأ قبل مرحلة الجامعة، ومن أجل هذا نحتاج إلى تغيير جذري في مناهجنا المدرسية وأساليب التدريس وآلياته.

من ناحية أخرى، تعليم العلوم المتقدمة في الجامعات وفي عصر مثل عصرنا لا يمكن أن يكون منفصلاً عما يحدث في العالم؛ ومن أهم آثار الانفجار في مجال الاتصالات هو سرعة انتقال المعلومات وتبادلها؛ وهذا ما يجب الاستفادة منه في تغذية مادة التعليم العلمي وأساليبه وإغناء الاختصاصات في جامعاتنا وإدخال طلابنا إلى فضاءات العلم العالمية المتقدمة.

ولكن العلوم والإنتاج العلمي لا يولد إذا كان العالم معزولاً يعمل منفرداً، لا يتكامل بحثه مع أبحاث غيره وقد يبني عليها أو يستفيد منها أو يطورها، ولكي يصبح المجتمع منتجاً للعلوم يجب أن ينشئ أنظمةً تترابط فيها الجامعات والهيئات المعنية بالإنتاج العلمي وتتواصل للتفاعل والتكامل في الأبحاث والتعاون وتبادل المعلومات؛ وعلى جامعاتنا أن تتخطى حالة العزلة بعضها عن بعضها الآخر وعن المؤسسات الأخرى العاملة في مجال العلوم وتتخلى عن التفرد بالمعلومات وعدم تبادل الخبرات والتنافس غير الصحي في مجال الإنجاز العلمي، وإن كان ذلك جائزاً بدرجات معينة وفي أحوال معينة في عالم العلم والعلماء. والمطلوب ليس الانفتاح والتعاون العلمي على الصعيد الوطني فقط بل على صعيد الفضاء العربي كله ومع مؤسسات عالمية لكي تصبح جامعاتنا جزءاً من الحركة العالمية في مجال البحث والتطوير والتطبيق؛ وعندها سوف نجد مكاناً لأدمغتنا المنتجة، وعندها سيجد علماؤنا الشباب مساحات لهم للتفاعل والنماء والإنتاج ويصبح فضاؤهم العلمي الفضاء العالمي؛ وعندها أيضاً سيتمكنون من توظيف علومهم وتطبيقاتها لخدمة مجتمعهم.

يُطرح هذا كله قضية هامة في مجال التنمية ويبرز السؤال: «ما هي سبل توظيف البحوث لخدمة المجتمعات العربية وتطويرها؟» ويستتبع ذلك سؤالٌ آخر: «أن تكون في خدمة الوطن أم في خدمة العلم؟»

إن انتقال البحث العلمي إلى خدمة عمليات التنمية والتطور يعمق التواصل مع المجتمعات ويعزز عندها شعور «التبني» للعلوم وجهود البحث العلمي وتشعر بالفائدة المباشرة منها ولا يبقى عالم العلم بعيداً عن عالم الحياة اليومية المعاشة وتردم الهوة بينهما.

لكن عبء هذا التواصل لا يقع على أكتاف الجامعات ومؤسسات البحث العلمي وحدها بل هو طريق ذو مسربين يفترض أن تفتح المؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية المستفيدة من نتائج البحث العلمي ومخرجاته أقنية الاتصال مع مؤسساته المختلفة.

مجالات التواصل هذه متعددة الجوانب؛ فالعلوم البحتة تسهم في خدمة قطاعات واسعة في المجالات الاقتصادية، الصناعية والزراعية، وفي مجالات الصحة والتغذية والبيئة، وفي مجالات تطوير التكنولوجيا بأنواعها وقطاعات أخرى واسعة يصعب حصرها. والاستفادة من نتاج الأبحاث العلمية لا تكون باستيرادها واستيراد تطبيقاتها فقط إذا أردنا أن نردم فجوة التطور بيننا وبين العالم المتقدم؛ والواقع أنه قد يكون أحياناً من الصعب استيراد بعض نتائج هذه الأبحاث خاصة في ظل القوانين والاتفاقيات الجديدة المتعلقة بالملكية الفكرية، وهذا بتطلب بل يحتم على المجتمعات أن تفعّل قدراتها العلمية وتعنى بتنمية مجتمع العلماء والبحث العلمي وتجعل من رصد المخصصات المالية لذلك أولوية هامة لكي تستطيع أن تكون جزءاً من الحركة العلمية العالمية ويسهل عليها تبادل المعارف والمشاركة في مشاريع بحثية دولية تعود عليها علماء ومجتمعاً بالفائدة العملية والعلمية. ونحن في العالم العربي لا نشكو قلة الموارد المالية التي يمكن تخصيصها لذلك، إذا عرفنا التنسيق بين دولنا المختلفة وإقامة المؤسسات المشتركة المتخصصة وتحديد أولوياتنا.

من جهة أخرى، العلوم الاجتماعية هي وسيلتنا لفهم مجتمعاتنا والتغيرات التي تحصل فيها، وهي قادرة على البحث في متطلبات عمليات التنمية وآثارها وعلى تقديم التوصيات لصناع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومتابعة الظواهر التي تتطلب اهتماماً خاصاً أو مراجعة أو تطويراً أو تصحيحاً.

لكن هذا الدور للجامعات لن يتحقق إلا إذا فُتحت مسارب الاتصال بين صناع

القرار على مختلف مجالات المسؤولية ومراتبها وبين الجامعات واستعانت الجهات الأهلية والرسمية بالجامعات لإجراء البحوث وإبداء الرأي وتقديم التوصيات، قبل أن يتخذ صانع القرار قراره. والمؤسف أن تجارب الماضي في معظم دولنا تشير إلى التباعد بين مؤسسات البحث العلمي وفي طليعتها الجامعات وبين متخذي القرارات التنموية عامة سواء كانت أهلية أو رسمية. وكم من أبحاث وتوصيات كان يمكن أن تصنع الفرق بين النجاح والفشل قُدّمت لمتخذي القرارات فدفنت في دروجهم!

من ناحية أخرى، إن المتخصصين في الاجتماعيات قادرون على إطلاق وقيادة وتنفيذ حملات التوعية والتواصل مع المجتمع في قضايا عديدة مثل شؤون الصحة العامة، والتغذية، والبيئة، والقوانين الحاكمة لحياة المجتمع اليومية وغيرها؛ ولأنهم ينطلقون من جامعات تكون لهم صدقيتهم الخاصة في المجتمع وأثرهم الإيجابي المؤثر.

من هذا كله لا نستطيع الفصل باعتقادي بين دور الجامعات في خدمة العلم ودورها في خدمة الوطن، لأن أبحاثها لا تدور في فراغ والبحث العلمي، في أي مجال كان، يخدم عملية التطور والتنمية الشاملة المتكاملة؛ ولكن الشرط الأساسي في ألاّ ينحصر هذا الدور في خدمة العلم وحده معزولاً عن المجتمع وحاجاته هو أن يفتح هذا المجتمع أقنية الاتصال والاعتماد المتبادل بينه وبين مجتمع العلم والعلماء.

في خضم هذا النقاش المتصاعد الوتيرة في العالم العربي حول دور العلوم في خدمة المجتمعات وتعليم العلوم واستيعاب التطورات العلمية الحديثة، تبرز قضية يشتد حولها الخلاف هي قضية «اللغة العربية ودورها في مجال التعليم العالي وتعليم العلوم». وينقسم المتحاورون في هذا إلى فريقين رئيسيين: فريق يريد تعريب تعليم العلوم وفريق يرى أن التعليم يجب أن يعلم بلغة إنتاجه. فقد كانت اللغة العربية لغة العلوم يوم كان العرب منتجين لها وكانت الشعوب تتعلم العربية لتفهم العلوم ولتنتجها، ولكن اللغة العربية لم تعد لغة إنتاج العلم ولذلك فأنا من الذين يعتقدون أنه إذا عرّبنا تعليم العلوم البحتة فإن علماءنا سينقطعون عن المتابعة اليومية للتطورات العلمية والتغيرات المتسارعة في مجالات اختصاصهم؛ فالترجمة غير قادرة على مواكبة التسارع الحاصل في تطور العلوم؛ ثم إن التواصل الضروري بين مجتمعات العلم في مختلف اللغات يفترض وسيلة تفاهم علمي مشتركة إذا أردنا أن يدخل علماؤنا الفضاء العلمي العالمي.

يقول دعاة التعليم باللغة العربية إننا لن نتمكن من تطوير لغتنا العربية

لاستيعاب العلوم الحديثة إذا لم تكن هي وسيلة تعليم العلوم وان العالِم لا يمكن أن يبدع إلا بلغته الأم. وباعتقادي أن تطويع اللغة يكون باستعمالها في تعميم المعرفة بالعلوم للعامة، في المقالات التي تعرّف بالاكتشافات العلمية في الصحف والمجلات اليومية غير التخصصية وفي البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تعنى بذلك وفي محاضرات للعموم تشرح مخرجات بعض العلوم وتطبيقاتها، وغير ذلك من أساليب التوعية المجتمعية بالعلوم وآخر تطوراتها واكتشافاتها واستعمالات مخرجاتها.

كما أن تأهيل، أو لنقل توطين العلوم البحتة، يمكن أن يؤسَّس على قاعدة عامة للتعريف بأسس العلوم الحديثة بترجمة أمهات الكتب المعنية بها والتي تشكل أرضية واسعة لفهم التطورات العلمية والتعرف إلى تعريفاتها الأساسية والضرورية لمرافقة تطوراتها. أما قضية الإبداع فالعلم ليس شعراً ولا كتابة إبداعية، العلم علم وحقائق ومعادلات وتجارب واستنتاجات وهذا لا يربط بلغة أم أو لغة وافدة.

هذا من ناحية العلوم البحتة، ولكن اللغة العربية قادرة على استيعاب وتطوير وتعليم العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية ويمكن، بل لعله من الضروري، إدخال تعليم اللغة العربية في حقل التعليم العالي على بعض هذه العلوم والدراسات وتطويع تعابيرها واستعمالاتها وإعفائها ولكن دون الانقطاع عن نتاج لغات البحث في هذه الحقول في العالم كالدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية والفنية والأدبية، ودون الانقطاع عن النتاج الإبداعي العالمي الفني والأدبي لأنه يغذي إبداعنا وعطاء مبدعينا.

ولا بد من أن نضيف هنا أن اللغة الإنجليزية مثلاً أصبحت وسيلة التواصل العالمي ولا بد من إتقانها حتى عندما نكون معنيين بعلوم ومعارف نفضل فيها استعمال لغتنا العربية كوسيلة للتعليم والتعبير.

تبقى قضية أخيرة هي «قضية المرأة والتعليم العالي وهل لها دور خاص في مستقبله؟»

لقد أصبحت قضية المرأة واحدة من أهم قضايا الساعة لأنها تمر بفترة انتقالية حاسمة يتغير فيها دورها وتتغير صورتها عن ذاتها وفي مجتمعها وقد قطعت مراحل الإعداد لدخول الحقل العام بجدارة واستحقاق من دراسة، واختراق لسوق العمل والوصول إلى بعض مراكز صنع القرار _ وإن بأعداد لا تزال محدودة _ ولكنها لم تصل بعد إلى تحطيم جميع العقبات ودخول الطريق المفتوح السريع الواسع في حراكها الاجتماعي العام، ولا يزال التساؤل عن دورها هنا ودورها هناك

وهل تدخل هذا المجال أو ذاك وهل تستطيع أن تجمع بين دورها التقليدي ودورها الجديد ولأيهما تعطى الأولوية.

ومن بين التساؤلات دورها في التعليم العالي ومؤسساته. لقد أثبتت التجارب والوقائع أن النساء قد تميّزن في مجال التعليم سواء في المستوى الثانوي في المدارس أو في المستوى الجامعي؛ والأرقام والنتائج عندنا في الأردن تؤكد ذلك، وأعتقد أنها هكذا في العديد من دولنا العربية، لذلك فلا أرى سبباً مبرراً أن يطرح أي تساؤل عن دورهن في هذا المجال، لقد تساوت النساء مع زملائهن الرجال في القدرة على خوض مجال التعليم العالي بنجاح سواء في التعليم أو في الصبر أو المواظبة على البحث العلمي. وكما هي الحال في معظم جوانب العمل العام، لا تزال أعدادهن أقل بكثير مما هو مطلوب لصنع القفزة المرجوة في دورهن أو أثرهن.

لقد آن لأي سقوف زجاجية غير منظورة أن ترفع ليصبح صعود المرأة في مجال الجامعات والتعليم العالي والبحث العلمي إلى مراتب القيادة والتأثير، لا تقف دونه عوائق هي من رواسب الماضي والعادات البالية أو للتجاهل المتعمد للإمكانيات حتى لا تضيع قدرات هائلة يمكن أن تدفع في مجالاتها إلى آفاق جديدة وتساهم في إغناء دنيا الجامعات في الداخل وتعميق أثرها في الخارج.